

Distr.: General
24 May 2019
Arabic
Original: English



الحالة في وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً ببيان رئيسة مجلس الأمن المؤرخ ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٨ (S/PRST/2018/17)، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يواصل إطلاعه على أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. ويتضمن التقرير تقييماً للتطورات والاتجاهات السياسية والأمنية الرئيسية التي شهدتها منطقة وسط أفريقيا منذ صدور تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ (S/2018/1065) الذي يغطي الفترة الممتدة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٩. ويتضمن التقرير أيضاً المستجدات المتعلقة بالحالة في منطقة حوض بحيرة تشاد عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣٤٩ (٢٠١٧).

ثانيا - التطورات الرئيسية في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية

ألف - التطورات والاتجاهات السياسية والمتعلقة بالسلام والأمن

٢ - ظلت الحالة السياسية في وسط أفريقيا متقلبة وشديدة الاحتقان نتيجة للعمليات الانتخابية الأخيرة وللتحديات المتصلة بالأمن وبحقوق الإنسان.

٣ - وفي ٢٤ آذار/مارس، عقدت الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا في أنجينا الدورة العادية الرابعة عشرة لمؤتمرها لرؤساء الدول، الذي اعتمدت فيه سياسة موحدة بشأن هجرة الوافدين والمغادرين وأمن الحدود بهدف الإسراع بإنشاء منطقة إعفاء من التأشيرات. وأعرب قادة الجماعة كذلك عن تضامنهم مع رئيس غابون علي بونغو أونديمبا إثر فترة النقاهة التي قضاها مؤخراً، وأثنوا على رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى فوستين أركانج تواديرا لتوقيعه الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتولى رئيس الكاميرون بول بيا رئاسة الجماعة لمدة سنتين.



٤ - وفي ١٣ نيسان/أبريل، قرر مؤتمر رؤساء دول وحكومات تجمُّع الساحل والصحراء نقل مقره مؤقتاً من طرابلس إلى النجينا.

التطورات والاتجاهات السياسية

٥ - في أنغولا، كثّف الرئيس جواو لورنسو جهود مكافحة الفساد في إطار التزام حكومته بإدخال إصلاحات سياسية وإصلاحات على الاقتصاد الكلي. وشنت الحكومة حملات تهدف إلى مكافحة الهجرة غير القانونية والتعدين غير القانوني أدت إلى طرد أعداد كبيرة من الرعايا الأجانب. وبالتوازي مع تقدّم التحضيرات لإجراء الانتخابات المحلية في عام ٢٠٢٠، التي تستند إليها عملية أوسع نطاقاً تهدف إلى تحقيق اللامركزية، اتخذت أنغولا خطوات لتوسيع الحيز الديمقراطي وتعزيز الحوار مع المجتمع المدني.

٦ - وظل الحيز السياسي والمدني متوتراً في بوروندي حيث وردت تقارير تشير إلى استمرار مضايقة أحزاب المعارضة. وفي كانون الثاني/يناير، علّقت الحكومة نشاط ٣٠ منظمة من المنظمات غير الحكومية الدولية بسبب عدم امتثالها لقانون صدر في الآونة الأخيرة يعزز الضوابط المالية ويقتضي تنفيذ الشروط المتعلقة بمخصص الجماعات العرقية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أصدر المدعي العام أمراً بإلقاء القبض على الرئيس السابق بيير بويويا وعلى ١٦ مسؤولاً آخر بتهمة التآمر لاعتقال الرئيس السابق ميلكيور ندادايي في عام ١٩٩٣. وفي ١٧ نيسان/أبريل، أقرت الجمعية الوطنية القانون الانتخابي الجديد الذي سيوجّه الانتخابات العامة لعام ٢٠٢٠، وذلك عملاً بدستور أيار/مايو ٢٠١٨.

٧ - وفي ١ شباط/فبراير، قدّم الرئيس السابق لجمهورية تنزانيا المتحدة بنجامين مكابا، بصفته آنئذٍ ميسّر الحوار بين الأطراف البوروندية الذي تقوده جماعة شرق أفريقيا، تقريراً إلى رؤساء دول جماعة شرق أفريقيا أثناء مؤتمر القمة العادي العشرين، واقترح أيضاً خريطة طريق سياسية للانتخابات المزمع إجراؤها في عام ٢٠٢٠. ولكن رئيس بوروندي بيير نكورونزيزا اعترض على التقرير كما فنّد الشواغل المتعلقة بالحالة السياسية. ولم تتخذ الجماعة قراراً بعد بشأن الخطوات المقبلة فيما يتعلق بالحوار بين الأطراف البوروندية.

٨ - وفي الكاميرون، عيّن الرئيس بيا حكومة جديدة في ٤ كانون الثاني/يناير ضمت ١١ امرأة. واستُبدل أكثر من نصف الوزراء في البلد البالغ عددهم ٦٠ وزيراً. وبسبب استمرار تأجيل الانتخابات التشريعية والبلدية بموجب مرسوم رئاسي، دعا أنصار أحزاب المعارضة الرئيسية إلى تنقيح القانون الانتخابي. وفي الأثناء في ٥ نيسان/أبريل، سنّ البرلمان قانوناً بشأن اللامركزية لتحديد عدد المستشارين الإقليميين. وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، اندلعت احتجاجات في المدن الرئيسية في جميع أنحاء البلد أثارت رداً عنيفاً من قوات الأمن الداخلي وموجة من الاعتقالات. وكان في صفوف المعتقلين عدة أعضاء في البرلمان من الجبهة الاجتماعية الديمقراطية وزعيم حركة نخضة الكاميرون، موريس كامتو، إلى جانب ٢٠٠ مع أنصاره، الذين تجرّي محاكمتهم حالياً أمام محكمة عسكرية بتهمة تشمل العصيان والتمرد وإثارة اضطرابات عامة. وتصل عقوبة بعض هذه التهم إلى حد الحكم بالإعدام. وفي مقابلة بُنّيت يوم ١٩ آذار/مارس، أعلن المتحدث الرسمي باسم الرئيس بيا أن الرئيس يرفض التحاور مع السيد كامتو، الذي طلب التحادث معه وجهاً لوجه.

٩ - وظلت الحالة الأمنية في منطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي من الكاميرون تبعث على القلق البالغ بسبب موجة جديدة من عمليات الخطف والقتل في مطلع عام ٢٠١٩. وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، أفيد بأن قائد المجموعة الانفصالية "قوات دفاع جنوب الكاميرون" قُتل على يد القوات المسلحة الوطنية. وفي شباط/فبراير، قُتل عدد يناهز ٧٠ شخصا خلال إغلاق للمناطق استمر ١٠ أيام فرضه الانفصاليون من أجل تعطيل أنشطة الاحتفال باليوم الوطني للشباب في المنطقتين. وفي ١١ شباط/فبراير، أسفر هجوم بإشعال حريق في مستشفى مدينة كومبا في منطقة الجنوب الغربي عن مقتل ما لا يقل عن أربعة مرضى وعن جرح عدة مرضى آخرين. وفي ١٩ آذار/مارس، قام أشخاص يُشتبه في أنهم مقاتلون انفصاليون باختطاف وزير الدولة السابق المكلف بالتعليم الثانوي من مقر إقامته في بامندا. وفي ٢٠ آذار/مارس، قام مسلحون مجهولو الهوية باختطاف ١٦ طالبا من جامعة بويا. واتهمت الحكومة الانفصاليين بتنفيذ عمليات الاختطاف. وأعلنت السلطات عزمها على إجراء تحقيقات في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات الأمن في المناطق المتضررة، ولكن لم يُعلن عن نتيجة هذه التحقيقات.

١٠ - ورغم عدم إحراز تقدم ملموس فيما يتعلق بعملية الحوار، أنشأت حكومة الكاميرون في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تحت إشراف رئيس الوزراء، وكلّفها بتنظيم عملية نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين من جماعة بوكو حرام ومن الجماعات المسلحة في منطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي وإدارة هذه العملية والإشراف عليها. وطلبت الحكومة من اللجنة أن تعمل بشكل وثيق مع الشركاء الدوليين، وبخاصة الأمم المتحدة. فقد ظلت هذه الأخيرة منخرطة في هذه الجهود، وواصلت الدعوة إلى إيلاء اهتمام عاجل بحالة النساء والأطفال الذين كانوا مرتبطين سابقا بالمقاتلين. ومن ١٤ إلى ١٧ نيسان/أبريل، قادت ناشطة السلام الليبيرية والحائزة على جائزة نوبل للسلام ليماء غبوي بعثةً لشبكة القيادات النسائية الأفريقية، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والاتحاد الأفريقي، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، أوفدت إلى الكاميرون سعيًا إلى تعزيز دور المرأة في الجهود الرامية إلى الحد من العنف وتعزيز السلام. وأعرب رئيس الوزراء عن التزامه الثابت بدعم عمل الروابط النسائية المشاركة في الجهود الرامية إلى بناء السلام وتحقيق التماسك الاجتماعي.

١١ - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، بُذلت جهود كبيرة من أجل تنشيط عملية السلام تحت رعاية المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة. ومن ٨ إلى ١١ كانون الثاني/يناير، زار بانغي كل من مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي ووكيل الأمين العام لعمليات الأمم المتحدة للسلام، برفقة وفد وزاري من المنطقة. وفي أعقاب هذه الزيارة، بدأت محادثات بين الحكومة و ١٤ جماعة من الجماعات المسلحة في الخرطوم في ٢٤ كانون الثاني/يناير، تُوجت بتوقيع الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، في بانغي في ٦ شباط/فبراير. وأعربت عدة بلدان مجاورة عن استعدادها لإعادة إنشاء لجان ثنائية مشتركة مع جمهورية أفريقيا الوسطى لكي تيسر المناقشات المتعلقة بإدارة الحدود والتحديات الأمنية المشتركة.

١٢ - وفي تشاد، أُحرز تقدم نحو إجراء الانتخابات التشريعية التي كانت أُرجئت عدة مرات منذ عام ٢٠١٥. وفي ٤ نيسان/أبريل، أدى أعضاء اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات اليمين أمام المحكمة العليا. وأعربت فئات من المعارضة عن قلقها بشأن الأفراد الذين يمثلون المعارضة في هذه الهيئة الانتخابية.

ولكن دعوة عناصر من المعارضة إلى تعليق مشاركتهم في الإطار الوطني للحوار السياسي لم تدم طويلا. وظل أعضاء من الأغلبية الرئاسية ومن المعارضة يشاركون بأعداد متساوية في هذا الإطار الذي ظل يشكل المنتدى الرئيسي لحل المسائل الخلافية المتصلة بالأعمال التحضيرية للانتخابات. ولا يزال يتعين توضيح مسائل متعلقة بالجدول الزمني للانتخابات وميزانيتها وتمويلها.

١٣ - ولا تزال الحالة الأمنية حذرة في بعض أنحاء تشاد بسبب نشاط الجماعات المسلحة في مقاطعة تيبستي الشمالية وبسبب أنشطة جماعة بوكو حرام الإرهابية في المناطق المحيطة ببحيرة تشاد. وفي أوائل شهر شباط/فبراير، طلبت الحكومة الدعم العسكري من فرنسا لوقف تقدّم حوالى ٢٥٠ مقاتلا مرتبطين بتحالف المتمردين المعروف باسم 'اتحاد قوى المقاومة' من جنوب ليبيا. وقد اعتُبرت هذه العملية العسكرية ناجحة. وفي ٣ آذار/مارس، أغلقت الحكومة حدود البلاد مع ليبيا. وفي ٢٦ آذار/مارس، أعلنت عن إنشاء قوة أمنية متعددة التخصصات في تيبستي كلفت بتأمين الحدود واعتراض الجماعات الإجرامية المسلحة. وفي تلك الأثناء، تواصلت دورات التوتر القبلي بين الرعاة والمزارعين في عدة أجزاء من تشاد.

١٤ - ورغم أن الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال تشكل تحديا للاستقرار الإقليمي الأوسع نطاقا، فقد جرت الانتخابات الرئاسية والوطنية وعلى مستوى المقاطعات في هذا البلد في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر في جو هادئ نسبيا وأفضت إلى أول انتقال سلمي للسلطة. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، أعلنت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات عن النتائج المؤقتة للانتخابات الرئاسية، وأعلنت عن فوز مرشح المعارضة فيليكس تشيسيكيدى. وردّت المحكمة الدستورية طعنا قدمه مارتن فايولو الحاصل على المرتبة الثانية، وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، أدى السيد تشيسيكيدى اليمين الدستورية بصفته رئيسا للبلد. وفي الانتخابات التشريعية، فاز تحالف الجبهة المشتركة من أجل الكونغو بالأغلبية المطلقة. وظلت نسبة النساء في الجمعية الوطنية مساوية تقريبا لنتائج عام ٢٠١١؛ ولكن في ٢٤ نيسان/أبريل، انتُخبت جانين مابوندا ليوكو أول رئيسة للجمعية الوطنية.

١٥ - وفي غينيا الاستوائية، لا تزال أحزاب المعارضة تواجه عقبات تحول دون مشاركتها في الحوار السياسي. وفي ٢٦ شباط/فبراير، ألقت الحكومة القبض على عدة أعضاء من أحزاب المعارضة واحتجزتهم لفترة وجيزة. وفي ٢٢ آذار/مارس، بدأت محاكمة ١٥٠ فردا متهمين بالتحريض على محاولة انقلاب فاشلة حدثت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وفي ١١ نيسان/أبريل، أُلقي القبض على زعيم حزب المعارضة "التقارب من أجل الديمقراطية الاجتماعية" Convergencia para la Democracia Social أندريس إيسونو أونودو في تشاد بتهمة محاولة شراء أسلحة من المعارضة التشادية لتنفيذ انقلاب في غينيا الاستوائية. ثم أُطلق سراحه من السجن من دون توجيه تهم إليه في ٢٤ نيسان/أبريل وعاد إلى مالابو بمحض إرادته.

١٦ - وفي غابون، أنشئت جمعية وطنية جديدة ومجالس بلدية جديدة في أعقاب الانتخابات البرلمانية والبلدية التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وفي ٧ كانون الثاني/يناير، سيطر عدة متمردين من الحرس الجمهوري على محطة الإذاعة الوطنية في ليبرفيل وحاولوا الإطاحة بالحكومة. ولكن قوات الأمن الداخلي تغلبت على المتمردين بسرعة وقتلت عددا منهم.

١٧ - وأنشئت الحكومة الجديدة برئاسة رئيس الوزراء جوليان نكوغيه بيكاليه في ١٢ كانون الثاني/يناير، ثم أُجريت مناقلات طفيفة داخلها في ٣٠ كانون الثاني/يناير. وفي ٢٥ شباط/فبراير، عاد

الرئيس بونغو أونديمبا إلى ليبرفيل من فترة النقاهة التي أمضاها في الخارج لعقد أول اجتماع لمجلس الوزراء منذ إنشاء الحكومة الجديدة. وفي آذار/مارس، دعا بعض أحزاب المعارضة والمجتمع المدني المحكمة الدستورية إلى الإعلان عن شغور في السلطة نظراً، وفق اعتقادهم، لسوء الحالة الصحية للرئيس. وفي ٢٣ آذار/مارس، وبعد تلقي مزيد من العلاج في الخارج، عاد الرئيس إلى ليبرفيل لعقد جلسة أخرى لمجلس الوزراء في ٢٩ آذار/مارس.

١٨ - وفي ٦ آذار/مارس في الكونغو، حكمت محكمة برازافيل على زعيم المعارضة والمرشح الرئاسي في انتخابات عام ٢٠١٦ أندريه أوكومبي ساليسا بالسجن ٢٠ سنة بتهمة حيازة أسلحة بصورة غير مشروعة ومحاولة تقويض أمن الدولة. ويواصل البلد إحراز تقدم نحو تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ المبرم مع المتمردين السابقين في منطقة بول، مع أن تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ذي الصلة ما زال غير مكتمل.

١٩ - وفي أعقاب الانتخابات التشريعية والمحلية والإقليمية التي أُجريت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، شكّل حكومة سان تومي وبرينسيبي ائتلاف متنوع حصل على الأغلبية بمقعد واحد في البرلمان، مما أثار حالة توتر في فترة ما بعد الانتخابات. وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، عُيّن الرئيس إفريستو كارفاليو جورج لوبيز بوم جيزوس رئيس وزراء لقيادة الحكومة الجديدة المؤلفة من ١٢ وزيراً ووزيراً دولة، بينهم ٣ نساء. وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، ألغت الجمعية الوطنية الجديدة عدداً من القرارات التي اتخذها سلفه بإعادة تعيين أربعة قضاة في محكمة العدل العليا كانوا قد أُجبروا على التقاعد، وبسحب ولاية القضاة الخمسة الذين عُيّنوا في المحكمة الدستورية.

التطورات والاتجاهات الأمنية

جماعة بوكو حرام/حوض بحيرة تشاد

٢٠ - تواصلت الهجمات على الأهداف المدنية والعسكرية في منطقة أقصى الشمال من الكاميرون وفي مقاطعة البحيرة في تشاد. وخلال الفترة الفاصلة بين ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ و ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩، أُفيد عن وقوع ٨٣ حادثة أمنية متصلة بجماعة بوكو حرام في الكاميرون أدت إلى سقوط ٨٣ قتيلاً من المدنيين، و ٢٤ حادثة في تشاد أدت إلى سقوط ٣٣ قتيلاً من المدنيين. وفي ١٨ شباط/فبراير، اعتقلت قوات الأمن التشادية خمسة أشخاص يُشتبه في أنهم أعضاء في جماعة بوكو حرام في أنجمينا. وفي ٢٢ آذار/مارس، شن عناصر من بوكو حرام هجوماً واسعاً على القوات التشادية المنتشرة في دانغالا، تشاد، أوقع ٢٣ قتيلاً و ٤ جرحى في صفوف الجنود. وفي أعقاب هذا الهجوم، استبدل الرئيس إدريس ديبي إتنو رئيس أركان القوات المسلحة التشادية. وفي ٦ نيسان/أبريل، قُتل أربعة جنود كاميرونيين في هجوم في ساغيميه الكاميرون. وفي ١٤ نيسان/أبريل، أدى هجوم واسع آخر في بوهاما، تشاد، إلى سقوط ٧ قتلى و ١٥ جرحى في صفوف الجنود التشاديين. وأفاد الجيش التشادي بأن ٦٣ إرهابياً من جماعة بوكو حرام قُتلوا أثناء ذلك الهجوم. وفي ١٧ نيسان/أبريل، أُفيد عن سقوط قتيلين من الجنود التشاديين وإصابة ١٢ جندياً آخرين بجروح في هجوم شنته جماعة بوكو حرام في ماغورون، نيجيريا. وأفيد أيضاً عن سقوط ٥٣ قتيلاً من عناصر بوكو حرام. وفي ١٨ نيسان/أبريل، هاجم عناصر من بوكو حرام قرية تشاكاماري الواقعة في منطقة أقصى الشمال من الكاميرون وأضرموا النار فيها مما أدى إلى سقوط ١١ قتيلاً من المدنيين، بينهم أطفال ومسنون.

جيش الرب للمقاومة

٢١ - استمر جيش الرب للمقاومة في أعمال النهب وخطف المدنيين، بما في ذلك لأغراض العمل القسري. وأفادت المنظمة غير الحكومية "Invisible Children" (الأطفال غير المرئيين) عن حدوث زيادة كبيرة في عمليات الاختطاف في مقاطعتي هو - أويلي وبا - أويلي في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩. وخلال الفترة نفسها، وثّق مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان ٦٢ انتهاكا لحقوق الإنسان ارتكبها مقاتلو جيش الرب للمقاومة في المقاطعتين المذكورتين أعلاه. وشملت تلك الحوادث نصب كمائن للمدنيين ونهب مواد غذائية وغير غذائية واختطاف مدنيين لفترات وجيزة لنقل المواد المنهوبة. وأدت الاشتباكات مع عناصر جيش الرب للمقاومة إلى سقوط قتيلين من جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في ٨ و ٢٢ شباط/فبراير.

٢٢ - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، أفادت تقارير غير مؤكدة بأن عناصر من جيش الرب للمقاومة هاجموا مدنيين أربع مرات في منطقة تعدين الماس الواقعة شرق بريا، كما أفيدَ بأنهم أطلقوا النار على عناصر من الجماعات المسلحة التابعة للجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى. وأعيد خمسة منشقين عن جيش الرب للمقاومة إلى وطنهم أوغندا بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وعبر عناصر جيش الرب للمقاومة الحدود السهلة الاختراق بين جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية عدة مرات للتعرّض للمدنيين من أجل البقاء. ولم تتمكن البعثة من التأكد من صحة التقارير المتعلقة باختطاف مدنيين على يد جيش الرب للمقاومة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بسبب تعذر الوصول إلى المنطقة الحدودية.

الأمن البحري في خليج غينيا

٢٣ - أشار المكتب البحري الدولي تقريره عن القرصنة والسطو المسلح الصادر في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ إلى أن التقارير التي تفيد عن الهجمات التي وقعت في خليج غينيا ارتفعت بنسبة تفوق الضعفين في عام ٢٠١٨. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجِّل ١٥ هجوماً في خليج غينيا من منطقة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وقع ٧ منها قبالة سواحل الكونغو. وفي ٢ كانون الثاني/يناير، أُفِرَج عن ١٨ رهينة قبالة سواحل شبه جزيرة باكاسي في الكاميرون. وفي ٢٢ شباط/فبراير، هوجمت ثلاث سفن صيد صينية مما أدى إلى احتجاز ثمانية أشخاص كرهائن. وهم لا يزالون، حتى لحظة إعداد هذا التقرير، في الأسر. وفي ٨ أيار/مايو، أفادت سلطات إسبانيا وغينيا الاستوائية عن تنفيذ عملية بحرية مشتركة أنقذ فيها ٢٠ فرداً من أفراد طاقم سفينة تجارية ترفع علم مالطة تعرضوا لهجوم شنه قراصنة في خليج غينيا في ٥ أيار/مايو. وأفيد بأنه أُلقي القبض على ١٠ قراصنة.

الصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية والموارد الطبيعية

٢٤ - في ٢٥ كانون الثاني/يناير، عُقد في انجمننا الجزء الرفيع المستوى من المؤتمر الدولي لوزراء الدفاع والأمن والمناطق المحمية المعني بمكافحة الصيد غير المشروع وغير ذلك من الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود تحت الرعاية المزدوجة للشراكة الحرجية لحوض نهر الكونغو ولجنة غابات وسط أفريقيا. واعتمد المشاركون في المؤتمر إعلاناً سلّم بأن تغير المناخ هو من العوامل المحركة لتغيير ديناميات الترحال الرعوي، التي يُحتمل أن تقوض آفاق التنمية والسلام والأمن.

٢٥ - وفي شباط/فبراير وآذار/مارس، اعترضت حكومة غابون ٣٥٣ حاوية محملة بخشب كيفازينغو، الذي يخضع لحظر منذ عام ٢٠١٨، كانت قد بيعت تمهيدا لتصديرها غير المشروع. وفي ١٤ آذار/مارس، ضبط طئان من قشور حيوان البنغول و ٢٠٠ ناب من أنياب الفيلة في دوالا، الكاميرون، وألقي القبض على أربعة مهربين ما زالوا محتجزين حتى لحظة إعداد هذا التقرير.

آثار تغير المناخ والتغيرات الإيكولوجية والكوارث الطبيعية على الاستقرار في وسط أفريقيا

٢٦ - وفقا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، ترتفع درجات الحرارة في أنحاء من منطقة وسط أفريقيا بسرعة تعادل مرة ونصف سرعة المتوسط العالمي. ونظرا إلى تغير نسق سقوط الأمطار، تواجه المنطقة دون الإقليمية موجات جفاف وفيضانات أكثر شدة وتواترا، مما يقوض الإنتاج الغذائي وسبل العيش والاستقرار ويزيد من احتمال وقوع أزمات إنسانية وكوارث طبيعية وأعمال عنف متصلة بالترحال الرعوي. وفي أجزاء من تشاد والكاميرون المطلة على بحيرة تشاد، ظلت النزاعات الطويلة الأمد بالاقتران مع زيادة تقلب كميات الأمطار ودرجات الحرارة تتسبب في ارتفاع معدلات الجوع وسوء التغذية، مما يجعل الملايين في مواجهة ظروف شاقة للغاية.

٢٧ - وتواجه المستوطنات الحضرية في المنطقة أخطارا ناجمة عن زيادة تواتر الظواهر المناخية القصوى مثل الفيضانات والأعاصير، بالاقتران مع النمو السكاني وتدني مستوى الهياكل الأساسية. وقد صُنِّفت بانغي وكينشاسا، ومبوجي - مابي الموجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بأنها المدن الثلاث الأكثر عرضة للخطر في مؤشر الضعف المتصل بتغير المناخ لعام ٢٠١٨.

باء - التطورات على الصعيد الإنساني

٢٨ - في بوروندي، تضرر حوالي ١,٨ مليون نسمة، من الأزمة الإنسانية والركود الاقتصادي. ويستهدف الشركاء الإنسانيون الأشخاص الـ ٧١٠ ٠٠٠ الأكثر ضعفا بينهم بتقديم ما يحتاجون إليه من مساعدات إنسانية في عام ٢٠١٩. وأظهرت أرقام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن هناك ٣٥١ ٩٧٥ بورونديا تشملهم خطة بوروندي الإقليمية لإغاثة اللاجئين في المنطقة دون الإقليمية وخارجها. وفي الفترة الممتدة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ آذار/مارس، قُدِّمت المساعدة إلى ٢٧٨ ٥ لاجئا بورونديا للعودة إلى بوروندي من جمهورية تنزانيا المتحدة، بينما غادر عدد إضافي يبلغ ٢٠٨٢ بورونديا. وحتى ٣١ آذار/مارس كان لا يزال حوالي ١٢٥ ٠٠٠ بوروندي مشردين داخليا.

٢٩ - أما في الكاميرون، فقد شهدت الاحتياجات الإنسانية ارتفاعا حادا في الربع الأول من عام ٢٠١٩. فسيحتاج نحو ٤,٣ ملايين شخص إلى المساعدات الإنسانية في عام ٢٠١٩، ويعكس هذا العدد زيادة بنسبة ٣٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٨. وإضافة إلى الأثر الناجم عن أزمة حوض بحيرة تشاد على منطقة أقصى الشمال، هناك أكثر من ١,٣ مليون شخص يحتاجون إلى مساعدات إنسانية عاجلة في منطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي بسبب استمرار أعمال العنف. وفاق عدد المشردين داخليا في المنطقتين، وكذلك في منطقة الساحل والمنطقة الغربية، بنهاية نيسان/أبريل ٢٠١٩ أكثر من ٥٣٠ ٠٠٠ شخص، وطلب ٣٥ ٨٥٨ شخصا آخر اللجوء في نيجيريا. وأسهمت عمليات إغلاق المدارس وتعدد حالات اختطاف الطلاب والمدربين والقيود المفروضة على التنقل وحوادث العنف الجنسي والعنف الجنساني في خلق جو يسوده الخوف والتخويف، وأثَّرت سلبا على الاقتصادات المحلية

وعلى فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، وأدت إلى زيادة كبيرة في المخاطر المتعلقة بالحماية. وإضافة إلى ذلك، كان في الكاميرون ٢٦٣ ٠٠٠ شخص من المشردين داخليا في منطقة أقصى الشمال وكانت تستضيف ٢٧٨ ٨٨٤ لاجئا من جمهورية أفريقيا الوسطى في المنطقة الشرقية.

٣٠ - ونتيجة لطول مدة النزاع المسلح وانعدام الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى، كان أكثر من ٦٣ في المائة من السكان، أو ٢,٩ مليون شخص، بحاجة إلى مساعدات إنسانية. ولا يزال أكثر من ٦٥٦ ٠٠٠ شخص مشردين داخليا ولجأ ٥٩٢ ٠٠٠ شخص إلى البلدان المجاورة.

٣١ - وفي تشاد، كان نحو ٤,٣ ملايين شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية، وكان ٢,٢ مليون منهم بحاجة إلى دعم تغذوي، وهو عدد يمثل زيادة بنسبة ٢٩ في المائة منذ عام ٢٠١٨. وأُعلن عن حالات طوارئ غذائية في ١٦ محافظة من المحافظات الـ ٢٣ في البلد. وتضررت تشاد أيضا من ارتفاع مستويات التشريد القسري حيث وصلت أعداد كبيرة من اللاجئين من السودان (٣٣٨ ٧٩٩) ومن جمهورية أفريقيا الوسطى (١٠٣ ٨٣٧).

٣٢ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، كان ١٢,٨ مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية عاجلة. وبذل العاملون في المجال الإنساني ووزارة الصحة جهودا كبيرة لاحتواء تفشي فيروس إيبولا الذي لا يزال منتشرًا في مقاطعتي كيفو الشمالية وإيتوري. وحتى ١٣ أيار/مايو، بلغ عدد حالات الإصابة المؤكدة والمرجحة بفيروس إيبولا ١ ٧٠٥ حالات وعدد الوفيات ١ ١٢٢ حالة. وأدى انعدام ثقة شرائح من السكان وحالات مقاومة الأهالي للجهود التصدي للفيروس إلى تسجيل ١٩ هجوما موثقًا على المرافق الصحية، إلى جانب التصرفات العدوانية تجاه العاملين في مجال التصدي للفيروس. وحتى ١٣ أيار/مايو، كان قد لُقح أكثر من ١١٢ ٠٠٠ شخص.

جماعة بوكو حرام/حوض بحيرة تشاد

٣٣ - أدى ارتفاع معدلات الهجمات المسلحة إلى التعجيل بوتيرة تشريد السكان في جميع أنحاء حوض بحيرة تشاد خلال الأشهر الأخيرة. فقد فر عشرات الآلاف من المدنيين من الهجمات ليصل مجموع عدد اللاجئين النيجيريين في ٣٠ نيسان/أبريل إلى ١٥ ٤٥٦ في مقاطعة البحيرة من تشاد و ١٠٢ ٣٢٧ في منطقة أقصى الشمال من الكاميرون. وفي شباط/فبراير عاد ٣٠ ٠٠٠ لاجئ نيجيري عاد ٣٠ ٠٠٠ إلى نيجيريا في إطار ما اعتُبر عودة محفزة. وحتى ٣١ آذار/مارس، كان عدد المشردين داخليا والعائدين يبلغ ١٨٣ ٤٧٢ شخصا في مقاطعة البحيرة، في تشاد، في حين بلغ عدد المشردين داخليا ٨١٣ ٢٥٣ شخصا في منطقة أقصى الشمال من الكاميرون. وبنهاية نيسان/أبريل، كان حوالي ٢,٨ مليون شخص مشردين في حوض بحيرة تشاد، وبلغ بذلك أعلى مستوى مسجل حتى تاريخه.

جيم - الاتجاهات في مجال حقوق الإنسان

٣٤ - في ٢٣ كانون الثاني/يناير، اعتمدت الجمعية الوطنية في أنغولا أول قانون عقوبات تسنّه منذ الاستقلال وألغت الحكم الذي يحظر العلاقات الجنسية المثلية. وفي شباط/فبراير، أقر مجلس الأمن القومي تمديد "عملية الشفافية" التي كان ينفذها والتي استهدفت مواطنين ورجالًا أجنبية مرتبطين بالتعدين غير القانوني. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أسفرت تدابير مكافحة الفساد التي اتخذتها الحكومة عن مغادرة أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ مواطن أجنبي البلد إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأبلغت مصادر غير رسمية

عن اعتقال نحو ٧٠ عضوا في الحركة من أجل استقلال كابندا في شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، أُفرج عن ٦٠ منهم لاحقا.

٣٥ - وتضمنت الادعاءات بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان في بوروندي التي تم تسجيلها أعمال قتل، وحالات اختفاء قسري، وسوء معاملة، وعمليات اعتقال واحتجاز بشكل تعسفي، وفرض قيود على حريات تكوين الجمعيات والتعبير والتنقل. وكان معظم ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان أعضاء في الأحزاب السياسية أو الائتلافات المعارضة، وأولئك الذين يُعتبرون مناوئين للحكومة، والناشطين في مجال حقوق الإنسان. وأُتهمت الشرطة وأجهزة الاستخبارات الوطنية وميليشيا إيمبونيراكور بأنها المسؤولة الرئيسية عن هذه الانتهاكات. وكان لاستمرار المآزق السياسي، إلى جانب قرار الحكومة بوقف التعاون مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بوروندي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وإغلاقها هذا المكتب لاحقا في شباط/فبراير ٢٠١٩، والقيود المفروضة على أنشطة بعض المنظمات غير الحكومية الدولية، أثر سلبي على حالة حقوق الإنسان في البلد.

٣٦ - واشتدت حدة المعارك في منطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي من الكاميرون بين القوات الحكومية والانفصاليين مما عرقل حرية حركة المدنيين، وأسفر عن أعمال عنف وتدمير للممتلكات نُسبت إلى كل من القوات الحكومية والجماعات المسلحة. ووردت بلاغات منتظمة أيضا عن انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبتها كل من قوات الأمن الحكومية والجماعات الانفصالية المسلحة. وحسب تقديرات منظمة إنترناشونل كرايسز غروب، قُتل ما لا يقل عن ١ ٨٥٠ شخصا، من بينهم مدنيون ومقاتلون انفصاليون وأفراد من القوات الحكومية منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وفي منطقة أقصى الشمال، واصلت جماعة بوكو حرام تعمّد استهداف الأماكن العامة مثل الأسواق والمساجد والمناطق التجارية الرئيسية، وفي كثير من الأحيان نفذت الهجمات فتيات ونساء استمالتهن هذه الجماعة الإرهابية.

٣٧ - وكانت التهم الموجهة إلى زعيم المعارضة موريس كامتو وأنصاره في الكاميرون معروضة على المحاكم العسكرية لتتظر فيها بعد أن رفضت محكمة مفوندي العليا في ياوندي التماس المثول أمام القضاء للاعتراض على الاحتجاز. وكان من المقرر استئناف محاكمة القادة الانفصاليين الذين سلمتهم نيجيريا والمحتجزين منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ في المحكمة العسكرية في ٨ نيسان/أبريل؛ غير أن المتهمين لم يمثلوا أمام المحكمة. وأصر الدفاع على أنه لا يمكن أن تواصل المحكمة العسكرية النظر في هذه القضية في حين لا يزال الطعن في الحكم المتعلق باختصاصها في محاكمة المتهمين معروضا على محكمة الاستئناف.

٣٨ - أما في جمهورية أفريقيا الوسطى، فقد استمرت أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المسلحة في جميع أنحاء البلد في إطار محاولاتها للسيطرة بالقوة على الأراضي، وفي هذه الأثناء كانت قوات الدفاع والأمن الوطني غير موجودة في أجزاء كبيرة من البلد. واستمرت العديد من المجموعات المنشقة عن ائتلاف سيليكا السابق وعناصر ميليشيات 'أنتي بالاك' في استهداف المدنيين وقتلهم، وذلك أحيانا بدوافع عرقية ودينية.

٣٩ - وفي تشاد، لم يتم بعد اختيار أعضاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وكثفت مفوضية حقوق الإنسان نداءاتها الموجهة إلى الحكومة لتسريع عملية التعيين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبلغت منظمات غير حكومية محلية والسلطات القضائية عن وقوع أربع حالات ارتكبت فيها انتهاكات لحقوق الإنسان وقع ضحيتها ١٤ شخصا، ١٢ امرأة ورجلان. ووفقا للمصادر نفسها، تضمنت هذه الحالات

وفيات بعد الخطف، وتعذيب فضلا عن سوء المعاملة، والاحتجاز التعسفي، والعنف البدني، وقد تورطت فيها عناصر من أجهزة الأمن. وظلت إمكانية الاتصال عبر وسائل التواصل الاجتماعي معلقة لمدة أكثر من سنة.

٤٠ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أدت الحالة الأمنية المتقلبة في بعض أنحاء البلد إلى تهيئة جو ملائم للعنف وانتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما العنف الجنسي. وفي الفترة الفاصلة بين انطلاق الحملة الانتخابية في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وتنصيب الرئيس تشيسيكيدى في ٢٤ كانون الثاني/يناير، وثّق مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان ٣٠٤ انتهاكات لحقوق الإنسان متصلة بالعملية الانتخابية، من بينها ٢١ حالة وفاة بسبب الاستخدام غير المتناسب للقوة. وإضافة إلى ذلك، أصيب ٢٠٣ أشخاص بجروح، وتم احتجاز ٦٥٦ شخصا آخر على أيدي أعوان الدولة في جميع أنحاء البلد. وفي الخطاب الذي ألقاه الرئيس تشيسيكيدى بمناسبة تنصيبه، ذكر مسألة حقوق الإنسان باعتبارها مسألة ذات أولوية، وأعلن لاحقا أنه سيتم الإفراج عن جميع السجناء السياسيين بسرعة.

٤١ - وفي غينيا الاستوائية، حُظر حزب المعارضة السياسي "التقارب من أجل الديمقراطية الاجتماعية" *Convergencia para la Democracia Social* محظورا في ٢٦ شباط/فبراير.

٤٢ - وفي غابون، انطلقت محاكمة بعض المعارضين السياسيين الذين سُجنوا عقب الانتخابات الرئاسية التي دارت في عام ٢٠١٦. ولا تزال عوامل مثل تدهور الأوضاع في السجون واكتظاظها وازدياد مدة الاحتجاز السابق للمحاكمة تبعث على الانشغال بشدة. ورغم النداء الذي أطلقه الاتحاد الوطني لقضاة غابون في ٧ آذار/مارس، لم تقدم الحكومة أي معلومات عن مقتل جنديين اثنين من المتمردين في سياق أحداث ٧ كانون الثاني/يناير (انظر الفقرة ١٦ أعلاه).

٤٣ - وفي ٨ آذار/مارس في الكونغو، أدانت المحكمة الجنائية الثالثة التابعة للمحكمة العليا في برازافيل ٦ ضباط شرطة بتهمة القتل العمد وعدم تقديم المساعدة إلى أشخاص في خطر في قضية ١٣ شابا تم العثور على جثثهم في مركز شرطة شاكونا في برازافيل في تموز/يوليه ٢٠١٨. ولكن تم الإعلان عن عدم اختصاص المحكمة فيما يتعلق بمسألة المصالح المدنية، مما حرم أسر الضحايا من الحق في الحصول على تعويض.

دال - الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية

٤٤ - ظلت الحالة الاقتصادية والمالية العامة في وسط أفريقيا هشة وصعبة. ولكن تصحيح أوضاع المالية العامة واتباع سياسات نقدية تقييدية في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا مصحوبة بارتفاع أسعار النفط، سمح بتحسين الأداء الاقتصادي في عام ٢٠١٨. ورغم إشارة التقديرات إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في منطقة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا بلغ ٢,٧ في المائة في عام ٢٠١٨ مقابل ٠,٩ في المائة في عام ٢٠١٧، فقد ظلت بلدان الجماعة تواجه صعوبات ناجمة عن عدم كفاية احتياطياتها، وتدني مستوى النشاط الاقتصادي، وعدم توفير الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر ضعفا. ويُتوقع أن يحدث انخفاض تدريجي في الإنتاج النفطي على المدى المتوسط. ونظرا إلى استمرار ارتفاع أسعار النفط، من المتوقع أن يتواصل نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٩؛ ولكن التنوع الاقتصادي ظل دون المستوى المطلوب إلى حد كبير.

٤٥ - وفي غابون، وبسبب القيود المشددة على الميزانية، اتخذت الحكومة تدابير لم تلق رواجاً شعبياً، مثل خفض الأجور في القطاع العام ومحاولات لإلغاء الإعانات المالية المقدمة لطلاب المدارس الثانوية والجامعات، مما أثار موجة من الاحتجاجات الاجتماعية. وفي تشاد، خفت حدة التوترات الاجتماعية بعض الشيء في أوائل عام ٢٠١٩، عقب التراجع جزئياً عن اقتطاعات من مرتبات موظفي الخدمة المدنية واستئناف دفع مرتبات الجنود. أما في الكونغو، فقد ظلت الحالة الاجتماعية والاقتصادية تبعث على بالغ القلق، وتواصلت المناقشات بين الحكومة وصندوق النقد الدولي بشأن مجموعة من تدابير الدعم. وفي غينيا الاستوائية، بدأ صندوق النقد الدولي يتعامل مجدداً مع الحكومة بشأن الحصول على التسهيل الائتماني الممدد الذي يوفره الصندوق.

ثالثاً - أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا

ألف - المساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية والوساطة

الكاميرون

٤٦ - واصل ممثلي الخاص لوسط أفريقيا جهوده الرامية إلى تشجيع التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة في منطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي عن طريق الحوار السياسي. وخلال الفترة من ١٩ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير، سافر إلى ياوندي لمقابلة السلطات الوطنية، بما في ذلك رئيس الوزراء الجديد ومدير الديوان المدني للرئاسة. وقد أكد من جديد التزام الأمم المتحدة بدعم الجهود الوطنية الرامية إلى الحفاظ على استقرار البلد، وناقش مع السلطات العملية التي تتيح طلب التأهل للحصول على موارد إضافية، في إطار صندوق بناء السلام، الأمر الذي يكتسي أهمية بالغة للإسراع بوتيرة تحقيق اللامركزية، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتشجيع الثنائية اللغوية وإجراء الانتخابات. وفي رسالة مؤرخة ١٢ شباط/فبراير، أبلغ رئيس الوزراء ممثلي الخاص بأن الرئيس بيا يؤيد طلب الحصول على الأهلية الذي قدمه البلد للحصول على دعم من صندوق بناء السلام. ولاحقاً، أنشأ رئيس الوزراء لجنة مشتركة بين الوزارات من أجل التنسيق بشكل وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري لتحضير الوثائق اللازمة. وزارت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ياوندي في الفترة من ١ إلى ٤ أيار/مايو ودعت الحكومة إلى السماح للمفوضية بإيفاد بعثة لتقييم حالة حقوق الإنسان في البلد. وأعرب كل من المفوضة السامية والرئيس بيا عن استعدادهما لمواصلة التعاون بهدف تعزيز حماية واحترام حقوق الإنسان في البلد.

جمهورية أفريقيا الوسطى

٤٧ - في ٢٤ و ٢٥ كانون الثاني/يناير، شارك ممثلي الخاص لوسط أفريقيا في افتتاح الحوار المباشر بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والجماعات المسلحة في الخرطوم. وواصل الدعوة إلى مشاركة إقليمية بناءة ومنسقة في تنفيذ الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي الفترة من ٢ إلى ٥ نيسان/أبريل، شارك ممثلي الخاص في بعثة مشتركة موفدة إلى بانغي مع الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لإظهار الدعم الموحد للاتفاق. وفي بيان مشترك، شدد على الدور المحوري الذي تضطلع به بلدان المنطقة في تنفيذ الاتفاق، ودعا الحكومات إلى الاستعانة بإطار لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا بهدف تسريع إعادة إنشاء اللجان المشتركة الثنائية بين جمهورية أفريقيا الوسطى والدول المجاورة لها.

تشاد

٤٨ - في الفترة من ١١ إلى ١٣ آذار/مارس، زار ممثلي الخاص لوسط أفريقيا أنجينا، واجتمع مع أعضاء الأغلبية الحاكمة والمعارضة لمناقشة التحضيرات للانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في وقت لاحق من عام ٢٠١٩. وحث جميع أصحاب المصلحة على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تشكيل اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات وعلى مواصلة التعاطي من خلال الإطار الوطني للحوار السياسي. كما ناقش ممثلي الخاص طرائق تفعيل لجنة الانتخابات. ثم عاد إلى أنجينا في ٥ نيسان/أبريل لمتابعة هذه المناقشات.

غينيا الاستوائية

٤٩ - خلال الفترة من ٥ إلى ١٠ أيار/مايو، أوفد المكتب الإقليمي بعثة لتقييم حالة حقوق الإنسان في مالابو لتحديد، مع فريق الأمم المتحدة القطري، مجالات الدعم اللازمة لتعزيز جهود الحكومة في مجال حقوق الإنسان.

غابون

٥٠ - منذ إجراء الانتخابات التشريعية والمحلية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وخاصة بعد مرض الرئيس بونغو أونديمبا في نهاية تشرين الأول/أكتوبر، التقى ممثلي الخاص لوسط أفريقيا بانتظام مع قادة المؤسسات الوطنية الرئيسية والجهات الرئيسية المعنية من أجل تعزيز احترام الدستور وسيادة القانون والاستقرار. وكان من بين أولئك القادة رئيس الوزراء، ورئيس المحكمة الدستورية، ووزير الشؤون الخارجية والتعاون والفرانكوفونية والتكامل الإقليمي والمغتربين الغابونيين، ووزير الدولة المكلف بالعدل وحقوق الإنسان، فضلا عن زعماء المعارضة وممثلي المجتمع المدني.

٥١ - وفي الفترة من ٢٥ شباط/فبراير إلى ١ آذار/مارس، نظم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا حلقة عمل تدريبية شارك فيها ٣٧ ضابطا من كبار ضباط الشرطة في غابون من بينهم ١١ امرأة. وتضمنت المسائل التي نوقشت تطبيق معايير حقوق الإنسان ومراعاة المنظور الجنساني، والاستعداد للنشر في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٥٢ - وفي آذار/مارس، أجرى المكتب الإقليمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشاورات مع ممثلي وزارة العدل وحقوق الإنسان، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والمجتمع المدني والمجموعات النسائية، والاتحاد الأوروبي. وأرشدت هذه المشاورات عملية بلورة مشروع يهدف لتنمية القدرات الوطنية على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحفاظ على السلام. وفي ١٥ آذار/مارس، أيد وزير الدولة المكلف بالعدل وحقوق الإنسان هذا المقترح وعيّن جهة تنسيق وطنية من أجل مواصلة التنسيق مع كيانات منظومة الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى.

الكونغو

٥٣ - زار ممثلي الخاص لوسط أفريقيا برازافيل في الفترة من ١٣ إلى ١٦ شباط/فبراير. ولاحظ تحسنا في الحالة في منطقة بول، وشجع الحكومة على الإسراع بدفع حصتها في التمويل الوارد لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بغية تشجيع الجهات المانحة على الوفاء بتعهداتها. وشجع زعماء

المعارضة على الانضمام إلى المجلس الوطني للحوار بوصفه الإطار القانوني الوحيد للحوار. كما شجع الأغلبية الرئاسية على توفير حيز سياسي أكبر للمعارضة.

سان تومي وبرينسيبي

٥٤ - في الفترة من ٢٨ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير، زار ممثلي الخاص لوسط أفريقيا سان تومي وبرينسيبي ليعرض الدعم على الحكومة الجديدة. وعقد اجتماعات مع الرئيس، ورئيس الوزراء، ووزيرة الخارجية والتعاون والطوائف، ورئيس الجمعية الوطنية، ورئيس اللجنة الانتخابية، ورئيس المحكمة الدستورية، وزعماء الأغلبية الحاكمة وأحزاب المعارضة، وممثلي المجتمع المدني ورؤساء وكالات الأمم المتحدة المقيمة. وبعد هذه الزيارة مباشرة، تلقى رسالة من رئيس الوزراء يطلب فيها رسمياً دعم الأمم المتحدة لتعزيز التماسك الاجتماعي والحوار السياسي والإصلاحات القانونية، بما في ذلك إصلاح النظام الانتخابي. وأجرت بعثة تقييم تقني زيارة إلى البلد في الفترة من ٦ إلى ٨ آذار/مارس لتقييم الخيارات المتاحة لتقديم ما أمكن من دعم. وسلطت النتائج التي توصلت إليها البعثة الضوء على ضرورة إرساء عملية حوار بناء أكثر بين الأغلبية الحاكمة والمعارضة. وزار ممثلي الخاص سان تومي وبرينسيبي مجدداً في ١٢ و ١٣ نيسان/أبريل، وعقد اجتماعات مع كبار المسؤولين على هامش الاجتماع السنوي لرؤساء كيانات الأمم المتحدة في وسط أفريقيا (انظر الفقرة ٧٠ أدناه).

باء - دعم مبادرات الأمم المتحدة والمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية المتعلقة بالسلام والأمن

لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

٥٥ - نظم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، بصفته أمانة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، الاجتماع السابع والأربعين للجنة في أنجينا خلال الفترة من ٣ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر. وقامت اللجنة، في بيانها الختامي، بتسليط الضوء على تزايد التهديدات الناجمة عن أنشطة المرتزقة، وعلى تزايد عدد النزاعات المتصلة بالرعي والترحال الرعوي في المنطقة دون الإقليمية، من بين مشاكل أخرى.

٥٦ - وفي الفترة من ٢٤ إلى ٢٩ آذار/مارس، أجرى أعضاء مكتب اللجنة (أنغولا وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا الاستوائية)، برفقة ممثلين عن الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وخبير دولي في المسائل المتصلة بالرعي والانتجاع، بعثة ميدانية إلى دونغو، في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونظرت البعثة في الرعي والترحال الرعوي في المنطقة من زاوية السلام والأمن. ويرتقب أن تعرض البعثة استنتاجاتها على الاجتماع الثامن والأربعين للجنة المقرر عقده في كينشاسا في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ أيار/مايو.

التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والحكومية الدولية

٥٧ - في ١١ و ١٢ آذار/مارس في أديس أبابا، شارك المكتب الإقليمي في الاجتماع الاستشاري الذي يضم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية بشأن موضوع منع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها. وناقش المشاركون في الاجتماع مسائل أخرى من بينها الديناميات الإقليمية في وسط أفريقيا، وتعزيز التعاون بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والحكومية الدولية، وعمليات الوساطة في أفريقيا.

٥٨ - ودعم مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا مشاركة ممثلين عن منظمات المجتمع المدني من الكاميرون وتشاد والغابون، فضلا عن ممثل عن أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا خلال الدورة الثالثة والستين للجنة وضع المرأة، التي عقدت في نيويورك في الفترة من ١١ إلى ٢٢ آذار/مارس.

٥٩ - وفي الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ آذار/مارس، شارك المكتب الإقليمي في حلقة عمل نظمها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، في دوالا، الكاميرون، بدعم من حكومة الكاميرون والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. وكان الهدف من حلقة العمل هذه هو تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني في مجال منع نشوب النزاعات وحلها وتحويلها في وسط أفريقيا. واتفق المشاركون الذي كان من بينهم أكثر من ٥٠ ممثلا من ممثلي المجتمع المدني، على إنشاء آلية إقليمية لتنسيق الإنذار المبكر شبيهة بنموذج شبكة غرب أفريقيا لبناء السلام. واتفق المشاركون أيضا على وضع خطة عمل تتضمن عدة توصيات لكي يُنظر فيها أثناء الاجتماع الوزاري للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا الذي سيعقد في وقت لاحق من عام ٢٠١٩.

٦٠ - وفي ١٧ و ١٨ نيسان/أبريل، اشترك المكتب الإقليمي وأمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في عقد خلوة مشتركة، استعرضا أثناءه أساليب التعاون، واعتمدا خطة عمل مشتركة لعام ٢٠١٩ تعطي الأولوية لمنع نشوب النزاعات، والتعاون الأمني، وبناء القدرات، والرصد والتقييم.

جماعة بوكو حرام

٦١ - في الفترة من ١١ إلى ٢٣ شباط/فبراير، أوفد مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بعثة تقييم تقني مشتركة على مستوى العمل إلى تشاد والكاميرون لاستعراض الدعم المقدم إلى لجنة حوض بحيرة تشاد في معركتها ضد جماعة بوكو حرام. وأوفدت بعثة مشتركة مماثلة على مستوى العمل إلى النيجر في الفترة من ١١ إلى ١٧ آذار/مارس. واجتمع الفريقان مع ممثلي مجموعة متنوعة من السلطات الوطنية والمحلية في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في حوض بحيرة تشاد، ومع ممثلين عن لجنة حوض بحيرة تشاد، والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات، وأجهزة الدفاع والأمن الوطني، والمجتمع المدني، والوكالات الإنسانية، والشركاء الدوليين. وركزت البعثة على تقييم القدرات الوطنية والإقليمية على التصدي للتهديدات الأمنية ولآثارها على الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان، وعلى الحاجة إلى إيجاد أساليب أكثر استدامة لتوجيه الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة والدعم الدولي بشكل أفضل إلى الدول الأعضاء والآليات دون الإقليمية.

٦٢ - وقد مهدت بعثتا التقييم التقني المذكورتان أعلاه الطريق للزيارات المشتركة الرفيعة المستوى التي أجراها ممثلي الخاص لوسط أفريقيا وممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل إلى تشاد في الفترة من ١٤ إلى ١٦ آذار/مارس، وإلى الكاميرون في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ نيسان/أبريل، وإلى النيجر في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ نيسان/أبريل. وانضمت إليهما في تشاد المديرية التنفيذية للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وانضم إليهما في البلدان الثلاثة الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل. واجتمع الوفد مع المحاورين الوطنيين والإقليميين في العواصم، وزار الجماعات المحلية المحيطة ببخيرة تشاد، حيث تحدث إلى السلطات المحلية والتقليدية وإلى العائدين. وسمحت الزيارات بالتوعية بضعف المدنيين الذين يعيشون في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام، وسلطت الضوء على أهمية تعزيز جهود التنمية والتعليم، بما في ذلك من خلال تعزيز وجود الدولة.

الاستراتيجية وخطة العمل الإقليميتين لمكافحة الإرهاب وعدم انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا

٦٣ - في ٧ كانون الأول/ديسمبر، على هامش الاجتماع الوزاري للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، وقّع كل من مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا مذكرة تفاهم مع أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من أجل الاشتراك في دعم تنفيذ اتفاقية أفريقيا الوسطى لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وأجزائها ومكوناتها التي يمكن أن تُستخدم في صنع هذه الأسلحة وإصلاحها وتركيبها، المعروفة باسم اتفاقية كينشاسا. واستتبع المذكرة مشروع مشترك لبناء القدرات الوطنية على تنفيذ اتفاقية كينشاسا في وسط أفريقيا تمشيا مع خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وفي هذا الصدد، تم تنظيم حلقة عمل إقليمية لبناء القدرات التقنية والقانونية في ياوندي في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ نيسان/أبريل.

تنسيق تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية لمواجهة خطر وتأثير جيش الرب للمقاومة

٦٤ - على هامش الاجتماع الاستشاري بشأن منع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها (انظر الفقرة ٥٧ أعلاه)، أجرى مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا مناقشات على مستوى العمل مع مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن الأنشطة المشتركة الممكن تنفيذها. وشملت هذه الأنشطة بعثات التقييم المشتركة الموفدة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان لاستكشاف سبل اتخاذ ترتيبات أمنية بديلة بقيادة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لدى مبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة بقيادة الاتحاد الأفريقي، في إطار القوة الأفريقية الجاهزة، وذلك عملاً بالتوصيات المنبثقة من الجلسة ٧٩٥ لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

الترحال الرعوي والنزاعات بين المزارعين والرعاة

٦٥ - في الفترة من ٩ إلى ١١ نيسان/أبريل، اشترك المكتب الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في تنظيم حلقة عمل بشأن الرعي والترحال الرعوي على الصعيد الإقليمي في أنجينا شاركت فيها الدول الأعضاء في الجماعة وحوالي ٧٠ خبيراً. وحدد المشاركون في حلقة العمل الركائز والمبادئ الرئيسية لتعزيز الفوائد الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن جنيها من الرعي، مع الحرص في نفس الوقت على الحد من مخاطر انعدام الأمن والاستقرار من أجل إتاحة الترحال الرعوي في ظروف سلمية.

الصلة بين الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية والموارد الطبيعية وتمويل الجماعات المسلحة في المنطقة دون الإقليمية

٦٦ - تضمنت البلاغات التي تلقاها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، بما في ذلك من المنشقين مؤخراً عن جيش الرب للمقاومة، إشارات إلى التمويل عن طريق وكلاء محددين وعن مقايضة الأحياء البرية والموارد الطبيعية البرية بالأسلحة والذخيرة في جيب كافيا كينجي الذي يُعتقد أن جوزيف كوني كان يعيش فيه منذ عدة سنوات. وذكرت المصادر نفسها أن جيش الرب للمقاومة كان

يستمد موارده من مواقع تعدين الذهب والماس في محافظتي هوت - كوتو ومبومو من جمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك من صيد الفيلة غير المشروع في منتزه غارامبا الوطني في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

جيم - تعزيز اتساق أنشطة الأمم المتحدة وتنسيقها في المنطقة دون الإقليمية

٦٧ - في ١٧ و ١٨ كانون الثاني/يناير، اجتمع ممثلي الخاص لوسط أفريقيا في أديس أبابا مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومفوض السلم والأمن ومفوضية الشؤون السياسية في المفوضية، في سياق الإطار المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن. واستكشف المشاركون في الاجتماع الخيارات المتاحة للمبادرات المشتركة في مجالات السلام والأمن ومنع نشوب النزاعات في وسط أفريقيا. واجتمع ممثلي الخاص أيضا مع ممثلي الخاصة لدى الاتحاد الأفريقي لمناقشة سبل تعزيز التعاون واتساق عمل الأمم المتحدة في المنطقة.

٦٨ - وفي ١٨ شباط/فبراير، شارك ممثلي الخاص في اجتماع التنسيق السياسي الذي جمع مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى وكبار مسؤولي الأمم المتحدة في المنطقة، بمن فيهم أعضاء مجلس إدارة الإطار الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى. وفي ١٩ شباط/فبراير، شارك ممثلي الخاص في الاجتماع التنسيقي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن منطقة البحيرات الكبرى، وقدم إحاطة إلى المشاركين عن الحالة في وسط أفريقيا. واستضاف الاجتماع مبعوثي الخاص.

٦٩ - وفي ٢١ آذار/مارس، أجرى مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل تبادلا للآراء على مستوى العمل بشأن الدعم المقدم إلى لجنة حوض بحيرة تشاد في سياق مكافحة جماعة بوكو حرام، والأمن البحري، والتعاون فيما بين الأقاليم، والدعم المشترك المقدم إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية.

٧٠ - وفي ١٢ و ١٣ نيسان/أبريل في سان تومي وبرينسيبي، عقد مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا الاجتماع السنوي السابع للممثلين والمبعوثين الخاصين للأمن العام والمديرين الإقليميين لكيانات الأمم المتحدة والمنسقين المقيمين للأمم المتحدة في وسط أفريقيا. وكان هذا الاجتماع الذي عُقد في إطار موضوع "النهوض بأهداف التنمية المستدامة لتعزيز بناء السلام"، بمثابة منبر لتبادل التحليلات الجماعية للمنطقة دون الإقليمية وتعزيز التنسيق بشأن التحديات المتعددة الأبعاد الماثلة أمام السلام والأمن. وقدم ممثل عن ائتلاف 'منتدى المجتمع المدني من أجل بناء السلام وبناء الدولة' إحاطة إلى المشاركين بشأن الجهود الرامية إلى مساعدة بلدان وسط أفريقيا عن طريق إجراء استعراضات وطنية طوعية تشاركية وشاملة للجميع بشأن الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. وقد أسفر الاجتماع عن تقديم مجموعة من التوصيات بشأن الإجراءات المشتركة وأولويات كيانات منظومة الأمم المتحدة في وسط أفريقيا التي سيجري استعراضها في نيسان/أبريل ٢٠٢٠.

رابعا - الملاحظات والتوصيات

٧١ - إن إجراء عمليات انتخابية شاملة وحقيقية وذات مصداقية لا يزال يشكل عاملا رئيسيا لتحقيق الاستقرار في وسط أفريقيا. ورغم أن عام ٢٠١٨ شهد عددا من التحولات الهامة، فلا تزال عدة تحولات أخرى تلوح في الأفق. ولا تزال بعض البلدان تواجه حالة من الضعف عقب الانتخابات التي تتطلب

إجراء حوار سياسي شامل ومنسق. ومع أن الانتخابات يمكن أن توفر إطارا هاما لتوطيد الاستقرار في هذه المنطقة دون الإقليمية، فقد تعذر جني مكاسبها بسبب التحديات الكثيرة التي تواجهها على مستوى الأمن والاقتصاد والتنمية والحوكمة، فضلا عن كون القدرات المؤسسية غير كافية.

٧٢ - وكانت أكثر سمة مهيمنة بشكل متزايد سلط عليها هذا التقرير الضوء هي أن مسائل حقوق الإنسان أصبحت تقع في صميم السياسات الوطنية. ففي عدة بلدان، أصبحت المسائل المتصلة بالعدالة في إطار الانتخابات من المسائل السياسية المحورية. وفي بلدان أخرى، أكد المواطنون أنفسهم بحماسة أكبر حقهم في حرية التعبير وفي التمتع بالديمقراطية وبحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وإنني أناشد جميع الجهات الفاعلة أن تعمل على دعم وتعزيز المعايير الدولية لحقوق الإنسان في جهودها الرامية إلى إيجاد حلول دائمة للنزاعات عن طريق الوسائل السلمية والحوار السياسي الشامل.

٧٣ - كما أن توقيع الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى يؤكد مجددا الآن أكثر من أي وقت مضى على أهمية أن تكون المشاركة الإقليمية والدولية بناءة ومنسقة من أجل وضع حد للنزاع. وأود أن أثني على بلدان المنطقة لاستعدادها للتعاون في جمهورية أفريقيا الوسطى في إطار المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة من أجل تنفيذ الاتفاق، وأشدد على ضرورة أن تواصل هذا الدور طوال فترة تنفيذ الاتفاق. ومن الأهمية بمكان أن تُعتبر بلدان المنطقة دون الإقليمية جزءا من الحل، وأن تواصل مشاركتها البناءة في مرحلة تنفيذ الاتفاق السياسي، وأن تفعل ذلك بطريقة منسقة. وفي هذا الصدد، أرحب بالاجتماع الذي عقدته اللجنة المشتركة بين جمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون في بانغي يومي ٦ و ٧ أيار/مايو، وأحث بقوة على إعادة إنشاء اللجان المشتركة الثنائية الأخرى بين جمهورية أفريقيا الوسطى وجيرانها، إذ يمكن لهذه اللجان أن تشكل أداة أيضا لدعم تنفيذ الاتفاق.

٧٤ - وأشعر بقلق بالغ من تدهور الحالة الأمنية في منطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي من الكاميرون. فلم يُحرز أي تقدم يُذكر نحو التوصل إلى حل سلمي للأزمة من خلال الحوار، كما أن العواقب الإنسانية أصبحت تزداد حدة. ويساورني القلق أيضا من حالة حقوق الإنسان المثيرة للجزع في هاتين المنطقتين، وأود الإشارة إلى أن أعمال العنف والانتهاكات تُرتكب على ما يبدو على أيدي القوات الحكومية والجماعات المسلحة على حد سواء. ولهذا، أدعو جميع الأطراف المعنية إلى ممارسة ضبط النفس ونبذ العنف والعمل مع السلطات الوطنية من خلال آليات تحاور مناسبة. ومن الأهمية بمكان أيضا أن تشارك المرأة مشاركة كاملة على جميع المستويات. وفي هذا الصدد، أود أن أثني على السيدة غبوي وشبكة القيادات النسائية الأفريقية لما بُذل من جهود من أجل زيادة مشاركة المرأة الكاميرونية في بناء السلام. وأدعو الشركاء الإقليميين إلى العمل عن كثب مع ممثلي الخاص لدعم جهود الحوار الوطني. وفي الآونة الأخيرة، ازدادت عروض الدعم الدولي المقدمة إلى السلطات الكاميرونية من أجل التصدي للحالة في منطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي. وقد تم التعبير عن تلك العروض أثناء عدة زيارات رفيعة المستوى إلى ياوندي. وأحث السلطات الوطنية على الاستفادة من جميع وسائل الدعم اللازمة لإرساء حوار سياسي حقيقي وشامل للجميع، بما في ذلك لمعالجة الحالة في منطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي، ولضمان إمكانية وصول المنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان دون عوائق إليهما.

٧٥ - وأشير إلى أن الحالة الأمنية المتقلبة في تشاد قد تسهم في تقليص التركيز على التنمية التي تكتسي أهمية حيوية لتحقيق السلام المستدام. وأحث على إطلاق حوار شامل للجميع مع المجتمعات المحلية من أجل المساعدة على معالجة الحالة المتقلبة في مقاطعة تيبستي. وأحث أيضا الحكومة على السعي إلى فتح

المجال السياسي، لا سيما فيما يتعلق بحرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع، من أجل التخفيف من حدة التوترات وتيسير تهيئة ظروف أكثر ملائمة لإجراء انتخابات سلمية وشاملة للجميع وذات مصداقية. وأرحب بالنهج الذي تتبعه الحكومة إزاء إجراء حوار شامل للجميع مع المعارضة السياسية، وأنطلع إلى إحراز مزيد من التقدم في هذا الصدد ضمن الإطار الوطني للحوار السياسي. وأدعو الشركاء إلى الاستثمار بسخاء أكبر من أجل تحقيق السلام والتنمية المستدامين في تشاد.

٧٦ - وخلال الأشهر القليلة الماضية، برهنت غابون على قدرتها على الصمود، ولا سيما خلال الغياب المطول للرئيس بونغو أونديمبا. ولكن السياق الاقتصادي لا يزال صعبا رغم أن الحكومة بذلت بعض الجهود لتعزيز المالية العامة، علما أنه يجب القيام بهذه الجهود بالتشاور مع الجهات الفاعلة الاجتماعية والاقتصادية للحفاظ على استقرار البلد. وسيواصل ممثلي الخاص العمل مع الجهات السياسية المعنية من أجل توطيد الحكم الرشيد وتوعية هذه الجهات بأهمية التزامها بصون احترام الدستور وسيادة القانون.

٧٧ - وأرحب بالتقدم المحرز نحو تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار في الكونغو وأشجع الحكومة على ضمان التعامل مع أي أسلحة وذخيرة تُسترد في المستقبل وفقا للمعايير الدولية لتحديد الأسلحة الصغيرة والصكين الإقليميين المتصلين، وهما اتفاقية كينشاسا وبروتوكول نيروبي. وينبغي أن تدفع الحكومة والشركاء الدوليون المبالغ المتعهد بها لكي يتسنى بدء البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وسيتوقف نجاح عملية السلام في منطقة بول والحفاظ على الاستقرار على نطاق أوسع في الكونغو على تنفيذ عملية سياسية شاملة وذات مصداقية وعلى حوكمة أكثر شمولاً على المستوى الوطني. ويجب أن تكون حماية وتعزيز حقوق الإنسان في صميم جهود بناء السلام. وأشجع قادة المعارضة بقوة على الانضمام إلى المجلس الوطني للحوار وعلى المشاركة في عملية الحوار الوطني دون تأخير. والأمم المتحدة على استعداد لكي تمد يد العون إلى الحكومة بهذا الشأن.

٧٨ - وأرحب بمواصلة تعزيز العملية الديمقراطية في سان تومي وبرينسيبي وأدعو الأغلبية الحاكمة والمعارضة إلى المشاركة في عملية تحاور بناءة. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم في هذا الصدد.

٧٩ - وأود أن أثني على الدول الأعضاء لإبدائها استعدادا أكبر للتعاون في إطار الجهود المبذولة لتنظيم الترحال الرعوي على الصعيد دون الإقليمي، لا سيما بوضع إطار تنظيمي بشأن الرعي تحت إشراف الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وإنني أثني على لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا لتناولها هذه المسألة، وأدعو الحكومات والمجتمعات المحلية إلى مواصلة العمل معاً للتصدي للتحديات المشتركة المتصلة بالترحال الرعوي. وسيواصل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا تقديم دعمه الكامل للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والدول الأعضاء فيها، بالتعاون الوثيق مع منظومة الأمم المتحدة بشكل أعم.

٨٠ - وقد ظل نشاط الجماعات المسلحة يشكل عاملاً هاماً يقف وراء عدم الاستقرار الإقليمي، إذ أن للجماعات المسلحة غير القانونية في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون تأثيراً شديداً على السلام والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية. ولا أزال أشعر بالقلق من استمرار تعرض المدنيين للعنف على يد عناصر جيش الرب للمقاومة. وأنا أؤيد قرار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الإبقاء على مبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة،

في انتظار وضع استراتيجية لإلغاء المبادرة تدريجياً دون ترك أي فراغ أمني يمكن أن يستغله جيش الرب للمقاومة لتجديد وتكثيف أنشطته الرامية إلى زعزعة الاستقرار في المناطق المتضررة. ويساورني القلق من الآثار الطويلة الأجل المترتبة عن الصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية والموارد الطبيعية لكونها مسؤولة دون أدنى شك عن إطالة أمد النزاع وتفاقمه.

٨١ - ولا تزال أعمال العنف التي ترتكبها جماعة بوكو حرام في بلدان منطقة حوض بحيرة تشاد حادة إلى درجة لا تطاق. وأحث الدول الأعضاء على مواصلة التركيز على المكاسب التي تحققت بشق الأنفس بفضل عملنا الجماعي ومن خلال الاستراتيجية الإقليمية للاتحاد الأفريقي ولجنة حوض بحيرة تشاد لتحقيق الاستقرار والتعافي وبناء القدرة على الصمود في مناطق حوض بحيرة تشاد المتضررة من أنشطة جماعة بوكو حرام، وكذلك بفضل الدعم الذي تعهدت به الجهات المانحة الدولية. وستواصل الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق ممثلي الخاص لوسط أفريقيا وممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، دعم الدول الأعضاء في هذا المضمار. وأدعو أيضاً إلى مواصلة تقديم الدعم إلى القوة المشتركة المتعددة الجنسيات.

٨٢ - وأودُّ أن أعرب عن تقديري لحكومات بلدان المنطقة دون الإقليمية، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، ولجنة حوض بحيرة تشاد، ولجنة خليج غينيا، وسائر المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية لتعاونها المتواصل مع المكتب الإقليمي. وأودُّ أيضاً أن أعرب عن تقديري للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات والبلدان المساهمة بقوات لما تبديه من تفانٍ والتزام بخدمة السلام والاستقرار. وأعرب عن امتناني لحكومة غابون وشعبها على حسن ضيافتهما ودعمهما للمكتب الإقليمي. وأودُّ أن أتوجه بالشكر إلى مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة العاملة في وسط أفريقيا، بما في ذلك رؤساء عمليات الأمم المتحدة للسلام ومكاتبها الإقليمية وأفرقتها القطرية وسائر الكيانات المعنية، للدعم الذي تقدمه إلى المكتب الإقليمي وتعاونها معه.

٨٣ - وختاماً، أودُّ أن أتوجه بالشكر إلى ممثلي الخاص، فرانسوا لونسيني فال، وإلى موظفي المكتب الإقليمي لما يقدمونه من دعم متواصل إلى الجهود الإقليمية الرامية إلى النهوض بقضية السلام والأمن في وسط أفريقيا.